الدولة الفاشلة وعلاقتها بالنزاع الاجتماعي المتأصل مدخل سياسي اقتصادي- دولة الصومال نموذجا

The failed state and its relationship to the protracted social conflict: a political and economic approach - the state of Somalia as a model

ربيعة التجاني *

طالبة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر ، rabiatidjani@gmail.com

سمير بارة

دكتور في العلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر ، barasamir83@gmail.com

تاريخ الإرسال:06/27 /2021 تاريخ القبول:03/28/ 2022* تاريخ النشر: 2022/04/15

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على علاقة الدولة الفاشلة بالنزاع الاجتماعي المتأصل ، و هذا بهدف إبراز تأثير العوامل السياسية و الاقتصادية للدولة الفاشلة في تمديد هذه النزاعات نتيجة حرمان الجماعات المكونة لها من احتياجاتها الأساسية ، و إلى مدى تحقق ذلك على مستوى دولة الصومال. ولإتمام إجراءات الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتوصيف كل من مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل و الدولة الفاشلة ولتحليل علاقة الدولة الفاشلة سياسيا و اقتصاديا في تمديد النزاعات، و بمنهج دراسة الحالة عند التطرق إلى دولة الصومال. و قد تم الوصل إلى نتيجة مفادها أن فشل دولة الصومال سياسيا في ظل التنازع على السلطة، و اقتصاديا من حيث العجز الاقتصادي ابرز مظاهره هي النزاعات الاجتماعية بين القبائل الصومالية للسيطرة على الحكم، وهو الأمر الذي يجعل دولة الصومال تدخل في دوامة النزاعات الاجتماعية المتأصلة.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاشلة، النزاع الاجتماعي المتأصل، دولة الصومال، البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية.

Abstract:

This study attempts to shed light on the relationship of the failed state with the inherent social conflict, with the aim of highlighting the impact of the political and economic factors of the failed state in extending these conflicts as a result of depriving the constituent groups of their basic needs, and the extent to which this was achieved at the level of the Somali state, and to complete the study procedures The descriptive analytical method was used to describe both the concept of the inherent social conflict and the failed state and to analyze the relationship of the failed state politically and economically in extending conflicts, and the case study method when addressing the state of Somalia, The conclusion was reached that the political failure of the Somali state in light of the power struggle, and economically in terms of the economic deficit, the most prominent manifestations are the social conflicts between the Somali tribes to control the rule, which makes the Somali state enter into the cycle of inherent social conflicts.

Keywords:

Failed State, Protracted Social Conflict, State of Somalia, Political Environment, Economic Environment.

* المؤلف المرسل: ربيعة التجاني

مقدمة:

رغم أهمية الدراسات العلمية التي اعتنت بدراسة دوافع النزاعات مهما كان مصدرها سواء داخلية أو خارجية، و ذلك بغية إيجاد الحلول المناسبة لها و التي تمكن من معالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، إلا أن هذه الجهود تتأرجح بين النجاح والفشل و هذا يعود لعدة عوامل، و التي منها طبيعة النزاع حيث تعتبر النزاعات الداخلية من النزاعات التي يصعب إيجاد حلول نهائية لها تضمن عدم تجددها، و هذا لارتباطها بالمصالح والحاجات المادية و غير المادية التي لا يمكن التنازل عليها كالهوية و الدين..، و هو ما يجعلها نزاعات مستمرة تعرف الهدوء مرة و التصعيد مرة أخرى، و هو ما أطلق عليه **ادوارد آزار Edward Azar** النزاع الاجتماعي المتأصل أو المزمن **Protracted Social Conflict (PSC)** عند دراسته لأحداث العنف في العالم النامي (شنوف، 2019، صفحة 65).

و في الغالب تعود استمرارية هذه النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو الممتدة إلى عوامل مرتبطة بجوانب سياسية، ثقافية، اجتماعية و اقتصادية ...على مستوى الدول التي تعرف تنوعا اثنيا خاصة، و التي تكون غير قادرة على التحكم في زمام الأمور بسبب طبيعة تسيير شؤونها العامة و هذا لهشاشة نظامها السياسي و عدم قدرته على بسط سيطرته السيادية على مستوى أراضيه، و عجزه عن القيام بالوظائف الأساسية لتوفير الحاجات الأساسية لأفراده و التي على رأسها الأمن والغذاء..، و هو ما يطلق عليها بالدولة الفاشلة **Failed State** والتي عبر عنها **عمر جمعة عمران** بالدولة التي تصاب بالعجز الوظيفي و تفقد السيطرة على مؤسساتها وحدودها الدولية و تتعرض وحدتها و استمراريتها للخطر (عمران،، 2018، صفحة 93).

و مما تقدم ذكره من طبيعة الدولة الفاشلة و عجزها ما يجعل منها بيئة خصبة لظهور النزاعات الاجتماعية المزمنة التي يصعب إيجاد حلول جذرية لها، فإن ما يلاحظ بالنسبة لدولة الصومال التي بعد استقلالها من الاستعمار البريطاني والايطالي لم تعرف الاستقرار الدائم الذي يمكنها من بناء دولة قومية ذات سيادة تبسط سيطرتها المؤسساتية و الشرعية داخليا أو خارجيا، و جعلها تعاني من النزاعات الاجتماعية التي طال أمدها، والتي انعكست أثارها على الواقع الحياتي هناك، و ما هذا إلا بسبب العجز الوظيفي لمؤسساتها الرسمية التي لم تستطع المحافظة على الأمن لا العسكري و لا الإنساني فيها، و هو الأمر الذي جعلها تصنف من طرف الهيئات الدولية في خانة الدول الفاشلة.

هذا المقال يحاول تسليط الضوء على ربط العلاقة بين سمات الدولة الفاشلة و مدى تأثير ذلك في حدوث النزاعات الاجتماعية المتأصلة التي يصعب إدارتها علاوة على تسويتها و حلها بما يحقق السلام المستدام، و هذا انطلاقا من طرح **الإشكالية** التالية: ما مدى تأثير فشل الدولة سياسيا و اقتصاديا في ديمومة أو تأصيل النزاعات الاجتماعية فيها؟ و هل فشل دولة الصومال في بناء مؤسساتها و في سياستها الاقتصادية هو السبب في تأصيل النزاع الاجتماعي فيها؟،

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التطرق إلى الدور المهم الذي تلعبه الدولة الفاشلة في تأصيل النزاعات الاجتماعية، و هو ما ينعكس سلبا على تحقيق الأمن و السلم على المستوى المحلي أو الدولي، و هذا من خلال العوامل السياسية و الاقتصادية...التي تتميز بها هذه الدولة و تجعل منها بيئة خصبة لنشوب النزاعات وامتدادها، وتجعل من الصعوبة إيجاد حلول جذرية لهذه النزاعات و هذا لارتباطها الوثيق بضرورة تحقيق التوزيع العادل للحاجات الأساسية للجماعات المكونة للدولة، و وجوب خروج الدولة من حالة الفشل التي هي فيها إلى حالة التمكين السياسي و الاقتصادي و سيادة القرار..

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير البيئة السياسية و الاقتصادية للدولة الفاشلة في تأصيل النزاع الاجتماعي، ومن ثم إبراز العلاقة الطردية الوثيقة التي تربط ما بين طبيعة الدولة الفاشلة خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية و تمديد النزاعات الاجتماعية، وإلى مدى تحقق ذلك على مستوى دولة الصومال.

وسنحاول الإجابة على ذلك من خلال العناصر التالية:
أولا: واقع النزاع الاجتماعي الممتد في الصومال
ثانيا: طبيعة النزاع الاجتماعي المتأصل و الدولة الفاشلة
ثالثا: علاقة الدولة الفاشلة بالنزاع الاجتماعي المتأصل من منظور سياسي و اقتصادي
رابعا: تأثير البيئة السياسية و الاقتصادية في تمديد النزاع الاجتماعي في دولة الصومال
خاتمة

أولا: واقع النزاع الاجتماعي الممتد في الصومال

لقد شهدت دول افريقية عديدة منذ استقلالها طائفة هائلة و منوعة من النزاعات، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي احد الأمراض المزمنة المتوطنة في القارة، و ليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية، و تصاعد حدة النزاعات الاجتماعية التي تغذيه الأزمة الاقتصادية الطاحنة، و ما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسي، فضلا عن تعدد الاتجاهات الانفصالية، و تكاثر التوترات العقائدية الإقليمية و من المقرر أن هذه النزاعات تجد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية في طبيعة البيئة السياسية، الاقتصادية – الاجتماعية، (المخادمي، 2005، صفحة 21) و دولة الصومال ليست بمنأى عن ذلك، فهي تعاني من ويلات هذه النزاعات حتى أصبحت مظهرا عاديا في حياة المجتمع هناك.

و لقد كان الصوماليون منتشرين في مجال جغرافي معروف في القرن الإفريقي قبل الاستعمار، وكانت القبيلة الثابت السوسيولوجي ووحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية منذ ما قبل الاستعمار وغياب فكرة الدولة وحتى اليوم، الصوماليون مجموعة بشرية ترتبط بالدم والنَّسَب وفكرة التحدر من جدٍّ مشترك، وتخضع لسيطرة مجلس من رؤساء البطون، كما أنها تمد الفرد بالهوية الاجتماعية وتلعب أيضًا دور الجهاز السياسي الذي يتولَّى إدارة العلاقات مع الخارج وإعلان الحرب وتقرير حركات الهجرة وحماية الفرد من خلال مؤسسة الثأر، فالقبيلة كانت إلى حدٍّ كبير تحل محل الدولة؛ إذ كان لكل قبيلة بيتها القيادي، كانت حالة الانقسام داخل بنية المجتمع القبلي متساوقة مع آلية الالتحام في وجه الأخطار الخارجية، والحروب والعداوات التاريخية مع الجارة إثيوبيا تحديدًا، و كان الصوماليون يشكِّلون إلى حدٍّ بعيد أمة ثقافية تشترك في الدِّين واللغة والتقاليد، وتتقاسم الشعور بالانتماء إلى هويات إثنية قومية أوسع من قبائلها، إلى أن جاءت فترة الاستعمار (عبد الرحمن، 2017، صفحة https://bit.ly/3iWo8DL)التي قسمت البلاد إلى دول تفصلها حدود استعمارية.

و هذه الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا و فرنسا و ايطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885-1900)م حين حصلت بريطانيا و ايطاليا على مستعمرتيهما، و على هذا الأساس تمزقت أوصال القرن الإفريقي أو الصومال إلى خمسة أجزاء:

- الصومال الايطالي و عاصمته مقديشو
- الصومال البريطاني و عاصمته هرجيه
- الصومال الفرنسي جيبوتي حاليا
- الاوجادين التي ابتلعتها اثيوبيا فيما بعد
- الصومال الكيني التي ضمته بريطانيا إلى كينيا

و كان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود و فصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، و كان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية السياسية في القرن الإفريقي، و هي القومية الصومالية التي جسدت إلى حد كبير حضارة و ثقافة و لغة و دين و شعب موحد، و على هذا الأساس نشا و تطور صراع الإرادات القومية و السياسية في القرن الإفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا الصراع وتوجهه، (المخادمي، الصفحات 107 -115) ذلك أن هذه الجزيئات الحدودية التي أقيمت في سياق التزاحم الاستعماري أحدثت حالة تشظٍّ للإثنية الصومالية المتمركزة في القرن الإفريقي في أربع دول.

و ما من شك في أن هذا التفتيت الذي خلقته الحدود الاستعمارية لجغرافيا الإثنية الصومالية أوجد خللًا في الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والحدودية، والتي لا تزال تثير نزاعات دائمة ومستمرة في منطقة القرن الإفريقي في سبيل لمِّ الشظايا الصومالية المتناثرة بين دول الجوار، وهو من الخطورة بمكان؛ إذ إنه ينجم عن تشظي الجماعة الإثنية ما يتجاوز تفكيك الروابط الاجتماعية والثقافية ليشمل النشاط الاقتصادي عبر إعاقة حركة الجماعات التي تعتمد في بقائها على نظم بيئية إقليمية، هذا التفتيت الذي لحق الصوماليين والتهديد الذي كانت تمثله إثيوبيا التي صرِّح مَلِكها وقتئذ، **هايلا سيلاسي**، بأحقيته في ضم الصوماليين إلى مملكته، في الوقت الذي كان يسيطر فيه على إريتريا بشكل غير قانوني في عام 1961بدعم من القوى الغربية، أدى بشكل مباشر إلى ردة فعلٍ تمثَّلت بالوحدة الطوباوية التي اعتنقتها نخب دولة الاستقلال ممثَّلة بأول حزب سياسي في الأراضي الصومالية (SYL) بدون وجود أساس عقلاني يؤدي لتأسيس كيان قُطري، (عبد الرحمن، صفحة https://bit.ly/3iWo8DL)و التي ضمت كل من الصومال و ارض الصومال و بونت لاند (يمكن الرجوع إلى خريطة الصومال في قائمة الملاحق)

و يمكن القول أن الحرب الأهلية بدأت فعليا عام 1991م في الصومال، بين الجبهات المسلحة التي استطاعت إسقاط النظام لتتطور بعدها إلى نزاعات قبلية صفرية، ولكنها كانت نتيجة تراكمات ما اقترفه النظام من جرائم في حق شعبه منذ هزيمة حرب 1977م، وبنهاية الحرب الصومالية الإثيوبية (1977-1978) والتي تعد ضربة قاصمة للكيان الصومالي، بدأت مرحلة جديدة في المشهد السياسي الصومالي يمكن أن تسمى مرحلة الغليان السياسي وانهيار النظام المركزي، وشهدت في تلك المرحلة ظهور حركات المعارضة السياسية والعسكرية التي توحدت أهدافها في أمر واحد وهو إسقاط نظام الرئيس **سياد يرى** دون أن تحوى أجندتها حلولا جذرية للمشاكل المختلفة التي تعانى منها الصومال، بدأت حروب طاحنة تشتعل فى مقديشو نهاية ديسمبر 1990م بين وحدات الجيش الصومالي وقوات المؤتمر الصومالي الموحد، التي دقت آخر مسمار في نعش **سياد برى** لتدخل البلاد بعدها في دوامة العنف والعنف المضاد (حسين، 2019، صفحة https://bit.ly/3gPpUnB) الأمر الذي جعلها لم تتمكن من إعادة بناءها و تأهيلها ككيان دولي يتمتع بالسيادة الكاملة.

و مع محاولات التهدئة لحالة العنف و الفوضى التي عرفتها البلاد. عملت الأمم المتحدة في مطلع عام 1992 على توقيع هدنة لوقف الاقتتال بين أمراء الحرب هناك، و في نفس السنة أقر مجلس الأمن الدولي التدخل العسكري في الصومال بقيادة الولايات المتحدة بهدف وقف الحرب الأهلية الدائرة، لكن مع المقاومة الأهلية التي عرفتها قامت بإجلاء قواتها من البلاد في مارس 1994، (رويترز، 2006، صفحة https://bit.ly/3d0aQ5A) وأعلنت منطقة بونت لاند الشمالية الحكم الذاتي عام 1998، (عربي، 2019، صفحة https://bbc.in/3xCBLfz) و في أكتوبر 2004 عقد القادة الصوماليون بإثيوبيا اجتماعا اختاروا خلاله حكومة مركزية بقيادة **عبد الله يوسف**. وفي ديسمبر من نفس العام أدى 27 وزيرا برئاسة **محمد علي غيدي** القسم في كينيا كحكومة جديدة للصومال، في مايو2006 نشب نزاع مسلح للسيطرة على العاصمة بين فصيلين رئيسيين الأول يطلق على نفسه اتحاد المحاكم الشرعية والأخر يدعى التحالف لإعادة السلم ومكافحة الإرهاب، و في ديسمبر من نفس السنة قامت القوات الإثيوبية باجتياح الصومال بناء على طلب الحكومة الانتقالية الصومالية التي انهزمت أمام المحاكم، و في ديسمبر 2008 الرئيس الانتقالي **عبد الله يوسف** يستقيل من منصبه والبرلمان الصومالي يجتمع في جيبوتي وينتخب الزعيم السابق للمحاكم **شيخ شريف شيخ أحمد** رئيسا للصومال (رويترز، صفحة https://bit.ly/3d0aQ5A) خلفا لرئيس المستقيل.

و يمكن القول انه منذ عام 2005 إلى عام 2012 شكل القراصنة الذين يعملون بشكل رئيسي خارج بونت لاند خطرا كبيرا على شحن البضائع في الساحل الصومالي، قبل أن يتحول إلى تهديد لخطوط الملاحة نتيجة لعملية بحرية دولية، وهذا ما أدى إلى تدخل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي (أميسوم) في الانتشار بينما انسحبت القوات الإثيوبية عام 2009، وتقدمت حركة الشباب المتشددة المنشقة عن المحاكم الإسلامية إلى جنوب ووسط الصومال، ما دفع كينيا إلى التدخل المسلح.

ومنذ تنصيب حكومة جديدة مدعومة دوليا عام 2012، بدأت الصومال تتجه نحو الاستقرار، لكن هذه السلطات الجديدة هناك بقيت تواجه تحديا من متمردي حركة الشباب المتحالفة مع تنظيم القاعدة، و قد أحرزت الجهود المبذولة لاستعادة سلطة مركزية منذ عام 2000 تقدما ملحوظا في نهاية المطاف، حيث أدى اليمين الدستورية أول برلمان رسمي منذ أكثر من 20 عاما، وفاز **حسن شيخ محمو**د في أول انتخابات رئاسية منذ عام 1967، انتهت ولاية **حسن شيخ محمود** في عام 2017م، ليقوم مجلس الشعب والشيوخ في اجتماع مشترك في مطار مقديشيو باختيار رئيس الوزراء الأسبق **محمد عبد الله فورماجو** رئيساً للبلاد، من بين 21 مرشحاً و هو ينتمي إلى أكبر قبائل الصومال قبيلة الدارود والتي كان **سياد بري** قد انحدر منها أيضا.

ورغم أن تلك الانتخابات تمت كما هو الحال بشكل غير مباشر بالمخالفة لما كان مقرراً لها أن تكون بشكل مباشر وبمشاركة الأحزاب السياسية الناشئة إلا أنها اعتبرت أكثر الانتخابات ديمقراطية في تاريخ الصومال؛ حيث شارك حوالي 14 ألف من المندوبين لاختيار أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب واللذان اختارا رئيس الدولة بعكس الانتخابات السابقة التي تم فيها اختيار أعضاء البرلمان من قبل شيوخ القبائل والوجهاء، من جهة أخرى لا تزال الصومال تعاني من تحديات عديدة خاصة في الملف الأمني والاقتصادي، ففي المجال الأمني لا تزال المواجهات الأمنية مستمرة بين قوات الاتحاد الإفريقي المدعومة من كينيا وإثيوبيا من جهة، وحركة الشباب المبايعة لتنظيم القاعدة، كما أعلن جناح في الحركة مؤخراً مبايعته لداعش ما يزيد من التحديات الأمنية داخل وخارج الصومال.

و هو ما جعل الصومال تعاني من عدم الاستقرار و من النزاع الاجتماعي الممتد، فلا يزال هناك توتر ما بين الرئيس ورئيس الوزراء بسبب عدم تحديد دستور 2012م لصلاحيات كلاً منهما، إلى جانب التدخلات الإقليمية من كينيا وإثيوبيا إلى جانب تركيا والإمارات وإسرائيل وقطر، إلى جانب الولايات المتحدة كقوة عظمى؛ ما يزيد من تعقيد الوضع السياسي.. خاصة في ظل فشل القوى السياسية المختلفة في التوصل إلى تسوية سياسية منذ اندلاع الحرب الأهلية وإلى الآن (العال، 2018، صفحة https://bit.ly/3xCWuQl)و هذا في ظل تضارب المصالح و عدم وجود أهداف قومية تخدم وحدة الدولة.

ثانيا: طبيعة النزاع الاجتماعي المتأصل و الدولة الفاشلة

بما أن موضوع المقالة مرتبط بدور الدولة الفاشلة في تمديد النزاعات الاجتماعية في دولة الصومال من مدخل سياسي واقتصادي، فإنه يجدر بنا التطرق إلى طبيعة كل من النزاع الاجتماعي المتأصل و الدولة الفاشلة و العلاقة بينهما من منظور سياسي و اقتصادي، فمصطلح النزاع الاجتماعي المتأصل أو الممتد هو من المصطلحات التي ارتبط استعمالها كثيرا في مجال النزاعات أو الحروب الأهلية الاثنية التي غالبا ما يستعصى إيجاد حلول جذرية لها، و هذا راجع لطبيعة هذه النزاعات التي تكون دوافعها مطالب سياسية و اجتماعية.. لا يمكن التنازل عليها، و هو ما يجعلها تستمر لفترات زمنية طويلة في ظل صعوبة التوصل إلى حلول توافقية ترضي جميع أطراف النزاع، و في نفس السياق فإن الدولة الفاشلة التي تعجز عن ممارسة وظائفها المؤسساتية و بسط سيادتها و حماية كيانها، تهيئ الظروف لنشوب النزاعات للاستحواذ على السلطة و الموارد في ظل غياب دور الدولة السيادي و الشرعي، خاصة إذا كانت هذه الدولة تتكون من اثنيات عرقية مختلفة، لذا سنتطرق إلى طبيعة كل من النزاع الاجتماعي المتأصل و الدولة الفاشلة.

I. مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل:

لقد طور **ادوارد أزار Edward azar** نظرية النزاع الاجتماعي الممتد أو المتأصل في أوائل السبعينات، و هي تشير إلى تلك النزاعات الشديدة و المعقدة طويلة الأمد و التي تتميز غالبا بالعنف، و التي تمارس غالبا من طرف الجماعات المجتمعية عن طريق النضال المطول و العنيف للمطالبة بالاحتياجات الأساسية كالأمن و الاعتراف و الوصول إلى المؤسسات و المناصب السياسية و المشاركة الاقتصادية، و تقترح هذه النظرية أن النزاع الاجتماعي الممتد**Protracted Social Conflict PSC** يكاد يكون حتميا في الحالة التي تكون فيها هوية المجموعة مهددة أو عندما يكون وصولهم إلى الاحتياجات الأساسية محدود، أو يكون

هناك شعور بالتهميش في هيكل السلطة على أساس الهوية المجتمعية، وتظهر هذه النزاعات في شكل تفاعلات عدائية بين الجماعات الطائفية أو العرقية القائمة فيها الكراهية العرقية و الاثنية و الدينية و الثقافية العميقة الجذور، (OGBONNA, 2018, p. 266) كما يكون أن تكون هذه العدائية بين السلطة و الجماعات العرقية المهمشة و المقهورة.

و في إطار بناءه الفكري للنزاع الاجتماعي المزمن **(PSC)** حدد **أزار** العناصر الأساسية للإلمام بجوهر هذا النوع من النزاعات و هي: **المشاركة الفعالة Effective Participation، الأمن Security ، الهوية المتميزة Distinct Identity**، و **اعتراف المجتمع بالهوية Social Recognition of Identity**، (شنوف، 2019، صفحة 67) كما أن الهيكل النظري للنزاع الاجتماعي المتأصل تضمن حسب **ازار** ثلاث مراحل أساسية و هي: **أصل تكوين النزاع، والعملية الديناميكية و نتائج التحليل.**

1. **أصل تكوين النزاعFondation Resource of PSC :**

و يؤكد مصطلح **النزاع الاجتماعي المتأصلPSC** على أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن في ما بين الدول مع وجود أربع مجموعات من المتغيرات تعتبر هي المتحكم الأساس في عملية التحول إلى مستويات عليا من التصعيد أو هي أصل تكوين النزاع الاجتماعي المتأصل **Fondation Resource of PSC**وهي:

- **مكون الجماعة Communal content** ذلك أن أهم وحدة لتحيل النزاع الاجتماعي المتأصل هي هوية الجماعة سواء كانت عنصرية أو دينية أو عرقية أو ثقافية....، مع ملاحظة أن العلاقة بين هوية الجماعات والدولة هي التي تكمن في صلب المشكلة، و هي ما اسماه **ازار** بحالة **الوجوم بين الدولة والمجتمع** ككل **Disarticulation**، كما أن مصالح الفرد و حاجاته تتم أو يستجاب لها بواسطة عضويته في الجماعات الاجتماعية، و هذه الحاجات هي الأمن و الهوية و الاعتراف...و التي حسب **ازار** أن العهد الاستعماري الذي فرض مفهوم الدولة الإقليمية **Terittorial Statehood** على جمهور من المجتمعات التي يعيش كل منها في جماعة منفصلة على الأخرى، أدى ذلك إلى أن أصبحت الدولة في المجتمعات المتعددة الجماعات بعد الحقبة الاستعمارية تسيطر عليها جماعة واحدة أو اتحاد قلة من الجماعات التي لا تستجيب لحاجات الجماعات الأخرى في المجتمع مما يؤدي إلى ظهور التجزئة و النزاع الاجتماعي المتأصل. (الغفار، 2003، الصفحات 141-140)
- **الاحتياجات الإنسانية Human Needs** و يميز **ازار** بين **الحاجات المادية** مثل التغذية حاجات الأمن والتنمية,,و **Materiels Needs** و **الحاجات غير المادية Non Materiels Needs** مثل احتياجات الوصول السياسي و حاجات الهوية و التعبير الثقافي و الديني...، و عدم الاعتراف بها و الحرمان منها هو ما يؤدي إلى هذه النزاعات الاجتماعية المتأصلة، و فكرة **ازار** تقوم على **عدم المساواة Inquality** و عدم التكافؤ في توزيع هذه الاحتياجات داخل و بين المجتمعات، و قد ركز على ثلاث مستويات من اللامساواة و هي **اللاماساواة السياسية Political Inquality** المرتبطة باللاتكافؤ في توزيع السلطة بين قوى المجتمع، و**اللامسساواة الاقتصادية Economic Inquality**القائمة على التفاوت الاقتصادي في الإيرادات و الثروة والمرتبة..، و **الهيمنة الايديولوجية Ideological Domination** لجماعة مجتمعية على أجهزة السلطة على حساب الجماعات الأخرى في المجتمع، ونتيجة للامساواة و الحرمان من هذه الاحتياجات الغير قابلة للتفاوض (شنوف، الصفحات 73 -74)يتولد عنها ردود أفعال عنيفة و وحشية تؤدي إلى هذا النوع من النزاعات.
- **دور الدولةState's role** و في هذا المجال يشير **ازار** ان معظم **الدول التي تعاني نزاعات اجتماعية متأصلة ليست محايدة**، حيث السلطة السياسة تستحوذ عليها جماعة هوية سائدة أو تحالف من جماعات هوية وهذه الجماعات تستغل الدولة كأداة لتعظيم مصالحها على حساب غيرها، و هو ما ينتج ما يسمى **بأزمات الشرعية Legitimacy crises**، حيث أن الدولة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجماعات المهمشة أو المستبعدة و هو ما يشكل البذرة الأولى للنزاعات

الاجتماعية المتأصلة، التي تعتبر علاقة متشابكة من التخلف و الحرمان الهيكلي و انقسامات الهوية، ولقد لاحظ **ازار** أن هذا النوع من النزاعات يكون في الدول النامية بصفة أساسية، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد و القدرة السياسية المحدودة، و حسب **ازار** دائما فان توفير الهياكل غير المركزية المناسبة، و أن تخصص لخدمة الحاجات النفسية و الاقتصادية للجماعات، و ذات الصلة بالعلاقات مع الجماعات الأخرى و الأفراد في إطار الدولة القومية، يوفر الحل لمثل هذه النزاعات (بهولي، 2018/2017، الصفحات 63- 64)المستعصية الحل.

- **الروابط الدوليةInternational Linkages** و حسب **ازار** الدول التي تعاني فيها الطوائف من الحرمان تستعين بأطراف خارجية إقليمية ثم دولية لطلب مساعدات عسكرية، إنسانية.. مما يؤدي إلى الاستجابة، هذا التدخل يزيد من تعقيد النزاع على مستوى البنية، كما أن هذه الدول المتدخلة تعمل عادة على خدمة مصالحها (شنوف، صفحة 76) و لو على حساب زيادة تصعيد النزاع بدل من تهدئته، و قد حدد **ازار** نوعين من الصلات أو الروابط الدولية وهي: الاعتماد الاقتصادي **Economic accreditation** (الحد من استقلالية الدولة وتشويه أنماط التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الحرمان من احتياجات بعض الجماعات)، وصلات التبعية السياسية العسكرية **Political-military subordination** بالدول القوية(حيث توفر الدولة المتبوعة الحماية للدولة التابعة في مقابل ولاء الأخيرة)، ما قد يؤدي إلى إتباع الدولة التابعة سياسات داخلية وخارجية بعيدة الصلة عن حاجات شعبها أو تتناقض معها (بهولي، صفحة 65) تزيد في توسع هوة الفجوة القائمة بين السلطة و الجماعات المجتمعية التي تؤدي في الغالب إلى هذا النوع من النزاعات.

2. العملية الديناميكية Operation Dynamique:

إن الشروط الأربعة التي حددها **ازار** لتكوين النزاعات الاجتماعية المتأصلة هي التي تعمل على تحريك **العملية الديناميكية** لهذا النزاع، و التي تكون عن طريق ردود أفعال أطراف النزاع أو استراتيجياتهم، و التي حددها **ازار** في ثلاثة أفعال أو فئات و هي:

- **الأفعال و الاستراتيجيات المجتمعيةCommunal Actions and Strategies :** يشير هذا إلى إمكانات **"المحفزات"** المختلفة التي تنشط نزاعا كامنًا ، والذي يتصاعد بعد ذلك إلى صراع أوسع نطاقًا وربما يكون أكثر عنفًا. يلخص **أزار** هذه العملية على النحو التالي:

في البداية ، قد يكون المحفز ، ولكن ليس بالضرورة ، حدثًا تافهًا (على سبيل المثال ، إهانة لفرد له روابط مجتمعية قوية). لكن الحدث التافه يميل إلى أن يصبح نقطة تحول يتم فيها التعرف على الإيذاء الفردي بشكل جماعي، يؤدي الاعتراف الجماعي بالمظالم الفردية (أو الأهداف غير المتوافقة) بطبيعة الحال إلى الاحتجاج الجماعي،عادة ما يقابل الاحتجاج الجماعي بدرجة معينة من القمع، و مع زيادة التوتر تبدأ المجموعات المجتمعية المتضررة في لفت انتباه ناخبيها ليس فقط إلى الحدث نفسه ، ولكن أيضًا إلى مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالأمن المجتمعي ، والوصول والاحتياجات الأمنية (مثل الفقر الانتقائي وعدم المساواة السياسية).

إن امتداد الحدث إلى قضايا متعددة يزيد من الزخم للتنظيم وتعبئة الموارد، و مع زيادة مستوى التنظيم والتعبئة المجتمعية، تحاول المجموعات المجتمعية صياغة استراتيجيات وتكتيكات أكثر تنوعًا، والتي قد تنطوي على العصيان المدني أو حرب العصابات أو الحركات الانفصالية، يتأثر المدى الذي يصل إليه هذا التصعيد جزئيًا بقدرة الجماعات المجتمعية على التنظيم الفعال وتطوير قيادة قوية بالإضافة إلى ميلها إلى حشد الدعم خارج الحدود الوطنية مما قد يؤدي بدوره إلى أن يتخذ الصراع طابعًا إقليميًا. (kara, 2018, p. https://bit.ly/3zG2aLl)

- **أفعال و استراتيجيات الدولةState Actions and Strategies:** إن اختيار السلطة لاستراتيجيات و طرق التعامل مع هذه الاحتجاجات أو المطالب المجتمعية في الغالب يكون عن طريق

استعمال القوة و العنف، نظرا لان الدولة تسيطر عليها مجموعة مهيمنة لا تأخذ في الاعتبار حقوق واحتياجات الجماعات الأخرى، و هي لا تعمل على تقديم تنازلات أو تسهيلات لاحتواء الوضع حتى لا ينظر إليها من زاوية الضعف و عدم القدرة على السيطرة، بل تعمل على احتواء المشكلة من اجل العزل و تشتيت انتباه الجماعات إلى مطالبها و احتياجاتها الرئيسية، و هو ما يحفز هذه الجماعات المهمشة إلى الرد باستخدام العنف و الطرق غير السلمية و هو ما ينتج عنه تصعيد في النزاع و امتداده. (Kocamis, 2019, p. 36)

- **ميكانيزمات النزاع Mechanisms of Conflict**: تتعلق آخر متغيرات عملية **أزار** بآثار النزاعات المتأصلة على تصورات الآخر وكيف يمكن أن يؤثر هذا بدوره على سلوك المجموعات المتنازعة، التصورات والدوافع الكامنة وراء سلوك الدولة والفاعلين المجتمعيين مشروطة بالتجارب والمخاوف من نظام معقد لكل مجموعة مجتمعية، في حالة التفاعلات المحدودة أو المحظورة ، تميل أسوأ الدوافع إلى أن تُنسب إلى الجانب الآخر، والنتيجة هي صور سلبية متبادلة تديم العداء وترسيخ الصراع الاجتماعي الذي طال أمده

3. نتائج التحليل Analyse Resultat

يميز **ازار** النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد بأنها تلك التي تؤدي إلى مخرجات ذات مجموع سالب لا يوجد فيها في كثير من الأحيان نقطة نهاية واضحة ولا فائز واضح، ومع ذلك فإن الحل الوحيد الذي يقترب من تلبية الاحتياجات غير الملباة، كما أن عملية النزاع الاجتماعي المطول تشوه وتؤخر التشغيل الفعال للمؤسسات السياسية. إنه يعزز التشاؤم في جميع أنحاء المجتمع، ويضعف معنويات القادة ويجمد البحث عن حلول سلمية، لقد لاحظنا أن المجتمعات التي تمر بنزاع اجتماعي طويل الأمد تجد صعوبة في بدء البحث عن إجابات لمشاكلهم ومظالمهم، و يصبح النزاع الاجتماعي الذي طال أمده جزءًا من ثقافة الأمة المنكوبة، و يبني إحساسًا بالشلل الذي يصيب الوعي الجماعي للسكان، و تتخلل بيئة اليأس جميع طبقات المجتمع، وتتطور عقلية العداء و العنف التي تمنع التفاوض البناء لأي حل(kara, p. https://bit.ly/3zG2aLl) على مستوى جميع الجماعات المكونة للمجتمع.

و ما توصل إليه **ازار** من خلال تحليله للنتائج يبرز أن النزاع الاجتماعي المتأصل يكون نتيجة تراكمات للامساواة و عدم التكافؤ في الحصول على الفرص السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية... بين مختلف الجماعات المجتمعية، و للقمع والعنف و التهميش الذي تمارسه السلطة أو الجماعة المهيمنة و الذي يولد بدوره العنف المضاد، ما يجعل من الصعوبة التوصل إلى حلول جذرية لهذه النزاعات فيجعل منها نزاعات متأصلة.

II. مفهوم الدولة الفاشلة:

لقد ارتبط مفهوم الدولة بالدور الأساس الذي تلعبه في تحقيق الخير العام و الأمن الإنساني و الطمأنينة لأعضاء المجتمع ككل، و التي يقصد بها جميع وظائف الدولة التي القيام بها يؤدي إلى التحسين المباشر للأحوال التي يعيشها الأفراد، أو التي يعملون في ظلها و ارتباط مفهوم الدولة بوظيفتها الأمنية هي التي تجعل الدولة أداة للخدمة لا لسيطرة و الاستبداد والقهر و ممارسة العنف، و بالنظر إلى التهديدات التي شكلتها المعضلة الأمنية (**المعضلة الأمنية** التي تكمن في التغيرات التي مست العديد من جوانب النظام الدولي على مستوى القيَم، المؤسسات، الفواعل، فلم يعد التهديد مرتبطا بما قد يأتي من الدول فقط، بل أضحت التنظيمات الإرهابية والإجرامية بمختلف أنواعها، ومجالات عملها تشكل تهديدا مباشرا لأمن أي دولة في العالم) و ارتباطها بالعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى وضعت الدولة أمام خيار وحيد ألا و هو ضرورة تامين الدولة و كيانها الاجتماعي عن طريق تضافر جميع الجهود لبناء علاقة تفاعلية بين القوى السيادية و القوى المجتمعية لمواجهة خطر تنامي التهديدات الداخلية والخارجية المفضية إلى النزاعات، و على ضوء هذه الوظيفة الأمنية تم تصنيف الدول إلى الدولة العاجزة و الدولة الفاشلة و الدولة المنهارة، (عمران،، 2018، الصفحات 92-93) و سنركز في هذه المقالة على الدولة الفاشلة.

وقد بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل أكاديميّي السياسة وصانعيها منذ بداية الثمانينيّات، إلّا أنّ الترويج السياسي له ظهر في أوائل التسعينيّات في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال وإنقاذها. وتلى ذلك ترويج للمفهوم من خلال استخدام المصطلح على يد كلّ من **جيرالد هيلز وستيفن راتنر**، من خلال دراسة نُشرت لهما في العام 1993 في مجلة السياسة الخارجية **Policy Foreign**، الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ الدراسة التي أعدّها **ويليام زارتمان** عن الدولة المنهارة في العام 1995، ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلّا في بداية القرن الحالي وبهذا، كانت أميركا من أوائل الدول الغربية التي اهتمّت بهذا المصطلح أكاديميًا، ثم سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا، ما كان له الأثر البالغ في بلورة المصطلح إلى الشكل الذي وصل إليه الآن. (خوري، صفحة https://bit.ly/3wOrU6j)

1-تعريف الدولة الفاشلة:

رغم أن التعريف الكلاسيكي يحدد حالة **الدولة الفاشلة Failed State** بأنه غياب السيطرة الكاملة للدولة على أراضيها، وتراجع القدرة على الاستخدام المشروع لوسائل القوة، وتآكل السلطة الشرعية لصنع القرار، وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة، وانتشار الفساد والجريمة، وتدهور الاقتصاد، وانفلات العنف الطائفي تلك هي بعض مظاهر الدولة الفاشلة طبقا لعلماء الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلى رأسهم العالم الألماني الأشهر **ماكس فيبر Max Fiber** (الأمير، 2010، صفحة 11)، فان أهم تعريفين يمكن رصدهما لهذا المفهوم ينطلقان من منظورين متضادين يطلق عليهما بـ**النهج اللوكي والويبري Lockean & Webrian Approch .**

فالنهج اللوكي والذي يعتبر **وليام زرتمان William Zartman** احد رواده يعرف الدولة الفاشلة هي "الدولة التي تكون فيها الوظائف الأساسية لها غير مؤداة على المدى الطويل"، و هذا النهج رغم انه حدد فشل الدولة بفشلها عن أداء مهامها، فانه أهمل حقيقة أن العديد من هذه الدول لم تتمتع بأي شيء قريب من السيادة حتى قبل انهيارها، وعلى عكس هذا النهج فان **النهج الويبري** والذي يمثله العديد من المنظرين العلاقات الدولية منهم **Michael Ignatieff** الذي بحسبه أن فقدان الدولة الإحساس بعنصر القوة يعزز الإحساس بالفشل، وحسب هذا النهج فهو يشير إلى الترابط الوثيق بين دولة معينة والنظام الدولي التي هي جزء منه، إلا أن استخدامه لمصطلحات "كأشباه الدول" أو "الدولة الفاشلة" ينطوي على خطر كبير من حجب الخلافات بين الدول.

وإجمالا يمكن تعريف الدولة الفاشلة من الناحية القانونية على أساس فكرة السيادة السلبية التي تطرق لها كل **جاكسون روبرت Robert Jackson** والذي يربطها بالاستقلال الذي خلق كيانات جديدة، كانت في تطورات لاحقة الإطار المادي لدراسة ظهور الدولة الفاشلة، وهي من الناحية السياسية مقترنة بالإكراه والقمع والعنف على حساب الشرعية والفعالية والديمقراطية، وحتى إن قامت على الشرعية، فهي شرعية تعطي انطباعا مزيفا فهي تلعب في نظر الكثير دور المعرقل في نموها الساعي إلى أن تغدو دولا سوسيولوجية حقيقية قائمة على أسس اقتصادية وإدارية وثقافية صلبة.

2-مخاطر الدولة الفاشلة:

إن الآثار والمخاطر التي تحدثها الدولة الفاشلة ذات أبعاد محلية و دولية، وقد تطرق **فرنسوا وسيد François and Sud** في تقريريهما في ورقة عن **" Promoting Stability and Development in Fragile and Failed State"** إلى سلسلة المخاطر التي تنتجها هذه الدولة وهي:

المخاطر المحلية: تصبح التأثيرات المحلية للدولة الفاشلة حادة عندما لا تستطيع الدولة انجاز وظائفها الرئيسية مما يعجل معاناة المواطنين، و إلى التفكيك الكلي للسلطة العامة القائمة، نتيجة التنازع عليها من طرف الجماعات المكونة للدولة، كما إن هناك مخاطر تتعلق بالهجرة القسرية والنزوح.

المخاطر الإقليمية: تحدث فشل الدولة اثأر تتعدى حدودها، فهي تنقل الحروب الأهلية أو الدخول في اضطرابات وعدم استقرار سياسي في الدول المجاورة، فهذه النزاعات الأهلية الموجودة غالبا في الدولة الفاشلة يمكن أن تنتشر بسهولة إلى البلدان المجاورة، كما أن لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي لهذه الدول المجاورة ، والى انتشار الأمراض و الأوبئة المعدية التي ترافق في بعض الحالات اللاجئين إليها.
المخاطر الدولية: إن التهديدات الدولية الناشئة من الدول الناشئة في تزايد، فعندما تفقد هذه الدول السيطرة على ما يمكن التحكم فيه ضمن حدودها، تنتج **فراغات غير محكمة** آو **مناطق رمادية** تسمح بإنتاج الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات وازدهار الجريمة الدولية. (بركان، 2017/2016، الصفحات 81-124)

3-مؤشرات الدولة الفاشلة:

لقد اصدر صندوق السلام العالمي في العام2005، بالتعاون مع مجلة **السياسة الخارجية Foreign Policy**، أوّل مؤشّر سنوي حول **الدول الفاشلة Failed States**، ضمَّ 76 دولة بينها 13 دولة عربية، وفي العام 2006 صدر المؤشّر الثاني ليضمّ 146 دولة بينها 16 دولة عربية، وفي العام 2007, صدر المؤشّر الثالث ليشمل 177 دولة، من بينها 20 بلدًا عربيًا. أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشّرات فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي و تبعا لذلك فقد تم وضع معايير معتمدة يجب توافرها لتصنيف الدول الفاشلة، ومنها ما يأتي:

- عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني.
- عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء حدودها البرّية أو مياهها الإقليمية أو مجالها الجوّي.
- عدم تمتّع الدولة بالشرعية اللازمة للحكم وانعدام تداول السلطة فيها، وتفشّي الفساد الإداري في أجهزتها ومؤسّساتها، بالإضافة إلى غياب النظم القانونية أو ضعفها.
- الانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات الدينية والعرقية المهدّدة لوحدتها الوطنية.

أمّا المؤشّرات الموجودة في الدول الفاشلة فهي عبارة عن **مؤشّرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية**.

- **المؤشّرات الاجتماعية** وتشمل الضغوط الديموغرافية المتزايدة، هجرة السكان أو نزوحهم في الداخل من منطقة إلى أخرى أو الحركة الكبيرة للنازحين، تنامي عدد المجموعات التي تسعى إلى الانتقام من مجموعات أخرى، المشكلات الحزبية والعرقية، الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والسرقة، وتنامي الهجرة المزمنة والطوعية بما في ذلك هجرة الأدمغة.
- **المؤشّرات الاقتصادية** وتشمل التنمية الاقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد (الإنماء غير المتوازن)، والتدهور الاقتصادي الحاد (اختلالات بنيويّة، ركود في الدورة الاقتصادية، وانهيار قيمة النقد الوطني).
- **المؤشّرات السياسية** وتشمل تراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، فقدان الثقة بالدولة ومؤسّساتها، تراجع وظيفة الدولة لجهة تقديم الخدمات العامة، إساءة استخدام السلطة وزيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية، زيادة الشقاق الحزبي، والصراعات بين النخب الحاكمة.
- **المؤشّرات العسكرية** وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان، ضعف السلطة الأمنية، وبروز قوى أمنية غير نظامية.. (خوري، 2018، صفحة https://bit.ly/3wOrU6j)

4-إشكاليات التصنيف:

رغم ما تضمنه هذا التصنيف من معايير أساسية إلا أنه أهمل معاير لا تقل أهمية من التي تم ذكرها خاصة فيما يتعلق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، و التبعية السياسية و الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث..، و إجمالا يمكن التعرض لأهم **إشكاليات التصنيف** حيث يتميز هذا النمط من التصنيف بالقصدية والانحياز، على عكس ظاهره العلمي، حيث يمكن ملاحظة الإشكاليات التي يثيرها على الشكل الآتي:

- شموله طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بحيث يضمن عدم إفلات أي دولة من تهمة الفشل، والدليل أن آخر تصنيف تضمن 177 دولة حسب درجة إخفاقها في أداء وظائفها.
- إغفال القياس للظروف الموضوعية التي أدت إلى فشل الدول، وخاصة تراث النظم الاستعمارية التي استمرت لفترة كافية لتدمير البنى الاجتماعية التقليدية، وفرض الهياكل الدستورية الغربية، وكذلك فرض عمليات التحديث الهجينة والسطحية، التي لم تقابلها عمليات بناء أمة قادرة على وضع الدولة على أساس متين.
- إغفال القياس لحقيقة أن ثمة دولا كالسودان والصومال والعراق، لم تكن فاشلة كما هي الآن، قبل التدخل الخارجي في شؤونها، وهز أسس دستورها وتشريعاتها وقوانينها وإبطال مفاعيلها.
- تشكل نتائج التصنيف، تجريدات رقمية، وليست معرفة دقيقة بالسياق التاريخي لواقع الدول والمجتمعات وتطورهما. (دحمان، 2010، صفحة https://bit.ly/2SXj4Eu)
- في حين تعكس الدولة الفاشلة وجود مشكلات داخلية، كما تمثل أيضا تحديا للسياسة الدولية، فان علاقتها بالإرهاب من خلال طرح فرضية أن الدولة الفاشلة تولد/ تفرخ العناصر الإرهابية لم تتعرض للفحص الكافي (محمد، 2020، صفحة 98) الذي يؤكد ذلك.
- تصنيف الدول الفاشلة، هو واحد من عشرات تقارير سنوية، تصدرها مراكز بحوث ومؤسسات أميركية، تهدف إلى تشريح الدول وإعادة اكتشافها من نقاط ضعفها، ومن باب السلبيات الكامنة فيها، ومما يلفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، الانشغال الكبير من قبل تلك الجهات، حيث تمتلك ترسانة ضخمة من المؤشرات والإحصاءات الخاصة بهذه الدول، وكأنها محاولة لإعادة إنتاج مرحلة ما سمي بالكشوف الجغرافية، وبداية الدراسات الإنثروبولوجية والاستشراقية، التي عملت على تفكيك المجتمعات الآسيوية والأفريقية، وكان لها دور في تأسيس الحالة الاستعمارية ونهب ثروات الشعوب. (دحمان، صفحة (https://bit.ly/2SXj4Eu

ثالثا: علاقة الدولة الفاشلة بالنزاع الاجتماعي المتأصل من منظور سياسي و اقتصادي

يؤكد مصطلح **النزاع الاجتماعي المتأصل PSC** على أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن في مابين الدول، كما أن معظم الدول التي عانت من هذا النوع من النزاعات تشترك حكوماتها في خصائص معينة من بينها العجز، و عدم الكفاءة، و الانقسام و الهشاشة و التسلط، و هي تفشل في الاستجابة للحاجات الإنسانية و الأساسية، (الغفار، الصفحات 140-143) و هذه الخصائص تنطبق على الدولة الفاشلة بالنظر إلى ما تم التطرق إليه آنفا من عدم قدرتها و عجزها عن التحكم و تسيير شؤونها الداخلية و الخارجية، و بما أن موضوع المقالة مرتبطة بعلاقة النزاع الاجتماعي المتأصل بالدولة الفاشلة من منظور سياسي و اقتصادي، فسنحاول ربط عوامل تكوين هذا النوع من النزاعات و ديناميته والتي تطرق لها **ازار** بالمعايير السياسية و الاقتصادية للدولة الفاشلة.

ففيما يخص **المنظور أو المدخل السياسي لعلاقة الدولة الفاشلة بالنزاعات الاجتماعية المتأصلة** فان فشل بناء نموذج الدولة القومية القوية في اغلب الدول النامية و التي اعتبرها **ازار** موطن لأغلب النزاعات الاجتماعية المتأصلة تعود إلى بناء هذا النموذج على أساس ميراث التقسيم الاستعماري و على استيراد جميع التجارب السياسية و الدستورية لبناء الدولة من الخارج و هو ما يولد أزمة الشرعية، (جيدي، 2011، صفحة 5) هذه الأنظمة الاستعمارية التي دامت بما فيه كفاية لتحطيم الهيكل الاجتماعي التقليدي لهذه الدول و لكن ليس بما فيه الكفاية لاستبداله بهياكل دستورية قومية فعالة، بل على العكس من ذلك عملت هذه الأنظمة على غرس مشاعر العداء العرقي لضمان بقائها، و بعد الاستعمار حسب **جيمس مايال James Mayall** عملت على وجود مستمر لكيانات مستقلة ذات حدود ثابتة بغض النظر عن قوتها الداخلية و قدرة تماسك سيادتها وتجانس شعبها

مما جعلها عرضة للنزاع العرقي (بركان، 2017/2016، صفحة 150) لإشباع الحاجات المجتمعية المادية و غير المادية التي تضمن بقاء هذه الجماعات.

إن الدولة الفاشلة هي مجتمعات ضعيفة تتصف بعدم التناغم بينها و بين مجتمعها كما عبر عنها **ازار** ذلك أنها تتسم بوجود جماعات غير متجانسة لا تسود فيه حقوق المواطنة على أساس من المساواة في القانون، وطبيعة السلطة السياسية فيها قائمة على الاستيلاء على السلطة و العمل على الحفاظ عليها، و هي من العوامل التي تعتبر من المصادر الرئيسية للنزاع فقد جرت العادة أن المنتصر يأخذ كل شيء الثروة و الموارد و الولاية وامتيازات المناصب و عندما يفتقد القادة للمحاسبة و الشفافية و عدم العمل بموجب القانون مع غياب الوسائل السلمية لإحداث عملية التغيير أو استبدال القيادة وعدم احترام حقوق الإنسان فان مسالة بسط السلطة تصبح هامة للغاية و تصبح المخاطر على درجة عالية من التصعيد.

وهو ما عبر عنه **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة فيما يتعلق بالدول الإفريقية في تقريره عن إفريقيا قدمه إلى مجلس الأمن افريل 1998م من أن افتقاد القادة أو الحكومة إلى الشرعية و خوفها من فقدانها يدفعها ذلك اللجوء إلى العنف و اللعب بورقة الجماعات الفئوية و اللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية، وهو ما ذهب اليه **براون Brown**، إن عمليات القهر و القمع من طرف القيادة في الدول الفاشلة تحقق لها مكاسب آنية قصيرة الأجل و لو أدت هذه العملية إلى كبت مطالب الأقليات العرقية، هذه الإجراءات تضيف بعدا جديدا للمعاناة و تزيد الأحقاد وتختزنها لتتحول إلى غبن تاريخي يقود إلى انفجار العنف في أشكال مختلفة التنظيم المسلح و حرب العصابات أو تلجا إلى العمليات الإرهابية تصبح حركات مطلبيه متطرفة. (الغفار، الصفحات 212-200)

أما فيما يخص **المنظور أو المدخل الاقتصادي لعلاقة الدولة الفاشلة بالنزاع الاجتماعي المتأصل** فان ما يلاحظ أن اغلب الدول الفاشلة تعاني من غياب التنمية الاقتصادية، و تعتمد بشكل كبير على الثروة المعدنية واستغلال الموارد الطبيعية أي الاعتماد على اقتصاد ريعي، و هو ما ينتج عنه تفاقم للآثار السلبية للتدهور الاقتصادي و الإحباط الناجم عن عدم المساواة في الحصول على الموارد او توزيعها، و مسبب لزيادة الفقر والتهميش و توليد النزاعات و عدم الاستقرار ، إذا فالفشل الاقتصادي هو عامل أساسي في تفجير النزاعات واستمرارها، فهو يشكل حلقة تبدأ بعجز الدولة و تنازلها على الكثير من مسؤولياتها الاجتماعية مرورا بانتشار بيئة من التخلف الاقتصادي و ما يرافقها من البطالة و الفقر وصولا إلى تنامي اقتصاد الظل الموجه من طرف الشركات الأجنبية، و ما ينجم عنه من انتعاش للأنشطة الإجرامية التي تزيد من حدة التنافس على الموارد.

و رغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة إلى التنمية، إلا أنها في المقابل تلعب دورا في تغذية النزاع بين النخب السياسية المتنازعة على المنافع و الحاجات في دول لا تدار وفقا لقواعد الشفافية و العدالة السياسية والاقتصادية، و مع أن اغلب الدول الفاشلة تملك وفرة في الموارد الطبيعية في مقابل انخفاض في مستوى الحكم فان الفساد و البحث عن المنفعة الخاصة الشخصية قد يكون واضحا لا سيما في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات من المعادن و النفط و الموارد الطبيعية الأخرى كما صدر في تقرير البنك الدولي، و إجمالا فان فشل الدولة و قدرتها المحدودة في الاستجابة للازمات الاقتصادية، و السعي وراء النهب الاقتصادي (بركان، الصفحات 152- 156)و التبعية الاقتصادية ...تجعل من العوامل الاقتصادية محفزات للنزاع، و في نفس الوقت مصدر تمويل له مما يجعل من هذه النزاعات نزاعات ممتدة.

ما يلاحظ إن الدولة الفاشلة و ما تتميز به من خصائص سياسية و اقتصادية تعتبر حاضنة خصبة للنزاعات طويلة الأمد، و ما أدل على ذلك من أن ما تطرق إليه **ازار** فيما يخص أصل تكوين النزاعات الاجتماعية المتأصلة و ارتباطها بوجود الجماعات المتعددة التي تعبر عن وحدة الهوية..، مع حرمان الجماعات المهمشة من حقوقها و احتياجاتها المادية و غير المادية، في ظل سلطة عاجزة تعاني من أزمة الشرعية و من العجز اقتصادي و التنمية المعدومة، و تسيطر عليها الجماعة القوية أسلوبها القمع و العنف، و ما ينتج عن هذا من التصادم بين هذه الجماعات المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية..، و رد فعل السلطة أو القيادة الحاكمة

على ذلك بالعنف و القمع و ما ينتج عن هذا من احتجاجات و مقاومة عنيفة تدخل الدولة في النزاع الاجتماعي المتأصل الذي يصعب تسويته، كل هذه الخصائص و المميزات توجد في الدولة الفاشلة.

رابعا: تأثير البيئة السياسية و الاقتصادية في تمديد النزاع الاجتماعي في دولة الصومال

ظاهرة فشل الدولة هي حقيقة ماثلة في عدد من الدول تتحول فيها البلاد إلى حالة من الفوضى والعنف وغياب القانون وانهيار منظومة المجتمع والقيم، وتصبح الدولة عاجزة عن السيطرة المشروعة على النظام العام، وفى هذه الظروف تصبح الجماعات المجتمعية المكونة للدولة يهدد حياتهم العنف والمجاعة، والحالة الماثلة التي لا يشار إليها كثيرا هي الصومال الدولة العضو في الجامعة العربية التي تحولت إلى واحدة من أسوأ أمثلة الدولة الفاشلة منذ الإطاحة بالديكتاتور السابق **محمد سياد برى** في عام 1991، منذ ذلك العهد تقوضت سلطة الدولة وتحولت الصومال إلى ساحة للحرب الأهلية، مقسمة بين أمراء الحرب وميليشيات القبائل المسلحة وراح ضحية الصراعات والقتال والمجاعة ما يزيد على مليون شخص من مواطني الصومال، حتى إن منظمة «مراسلون بلا حدود» صنفتها في عام 2008 على أنها **أخطر دولة في العالم**.

- **البيئة السياسية و دورها في تمديد النزاع الاجتماعي في دولة الصومال:**

لقد لعبت **البيئة السياسية لدولة الصومال دورا كبيرا في تمديد النزاع الاجتماعي فيها**، فبعد حكم **سياد برى** الذي اتسم حكمه بالاعتقالات السياسية والتعذيب واغتيال المعارضين السياسيين والتمييز العرقي ضد العشائر، و احتكار للسلطة والقمع واعتناق **الاشتراكية العلمية** الماركسية كفلسفة للحكم في البلاد مما أدى إلى تفاقم الاضطرابات ونشوء ظاهرة أمراء الحرب والنزاع المسلح بين مختلف طوائف الشعب وعشائره مما زعزع سلطة الدولة وهيبة القانون وأدى إلى الإطاحة بحكمه، فإن رموز الدولة من حكومة إلى برلمان إلى رئيس للجمهورية لا تزال قائمة في البلاد ولكنها لا تحكم شيئا (الأمير، صفحة 11) و لا تعرف استقرار مما جعل الدولة تدخل في نزاعات اجتماعية و حرب أهلية لم تعرف حدا لها.

حيث نجد أن مؤتمرات المصالحة دأبت على تشكيل حكومات انتقالية ضعيفة خارجيًّا، لا تملك السيطرة على الواقع الميداني العسكري وأحيانًا السياسي، وقد شُكلت أربع حكومات سابقة في الخارج منذ سقوط نظام **سياد بري**، و تشكيل الحكومات في الداخل في جوهره أصبح أمرًا لا يعدو كونه تغيرًا شكليًّا، وأكثر من ذلك، فقد رافقه تضخم كبير للمال السياسي، ووفقًا لتقرير نشرته **فايننشيال تايمز** فقد تم دفع رشوة قدرها خمسة آلاف دولار لكل فرد من شيوخ العشائر لاختيار ممثليهم في البرلمان عند انتخاب الرئيس، (الصومال، 2017، صفحة https://bit.ly/3iWo8DL) و مما نتج عن هذه الأوضاع غير المستقرة هو أزمة تداول على السلطة، ويمكن القول أن هذه الأزمة هي في الحقيقة أزمة **ثقافة سياسية Political culture** فتداول السلطة مفهوم حديث في مفهوم الدولة الصومالية، فالدولة الصومالية جاءت إلى الواقع قبل أن تتشكل النخبة السياسية فتشكيلة الدولة التي جاءت كانت تشكيلة مشوهة شجعت القبلية السياسية أسوة بالاستعمار الذي اهتم بتسييس القبيلة، و لقد تمثلت أهم أسس هذه الثقافة السياسية الصومالية السائدة بعد الاستعمار في:

- التمسك بالثقافة القبلية وتسيير القبيلة.
- التقليد للنموذج الاستعماري للحكم والجري وراء تحقيق الطموحات الذاتية.
- محاولات استخدام القوة للوصول إلى السلطة أو التشبث بها.
- اعتماد الدعم الخارجي لتمويل العمل السياسي.

ولسوء الحظ لم تتبلور حتى الآن في الصومال حركة سياسية قائمة على مبادئ وطنية أو أيديولوجية، وبرنامج سياسي يوضح أسلوب واضح للتداول السلمي للسلطة، والسبب الذي حال دون تشكلها هو ارتباط النخبة السياسية الصومالية بثقافتها الرعوية القبلية من ناحية وانشغالها بتحقيق طموحاتها الشخصية من ناحية أخرى وأهملت هذه القيادة برامج التنمية الداخلية وتسترت وراء شعارات السعي إلى تحقيق الصومال الكبير (جيدي، صفحة 8) الذي يتطلب قبل كل شيء هو تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني.

و نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به الدولة في الصومال هناك ثمة عقبات كبيرة تتعلق بتنظيم الولايات الفيدرالية تحت الحكومة المركزية، فحتى الآن لا توجد قوانين تنظم صلاحيات ومهام الحكومة المركزية ومهام الولايات، وكل ولاية تنظم شؤونها على حدَة وباستقلالية عن الحكومة المركزية، مما ترك الحكومة المركزية بلا سيطرة وبلا عوائد مالية، حيث بلغت ديونها خمسة مليارات دولار مقابل عائد سنوي من رسوم المطار فقط لا يزيد عن 230 مليون دولار، هذا فضلاً عن الفساد الذي يتخلل كل أجزاء وقطاعات الحكومة والمجتمع، والذي جعل الصومال من أكثر البلدان فسادًا حسب تصنيفات منظمة الشفافية الدولية، (عبد الرحمن، صفحة https://bit.ly/3iWo8DL)هذا الفساد الذي يعمل على تغذيته عدة عوامل سياسية منها تركيز السلطة بيد صناع القرار وهم عملياً غير مسئولين من الشعب، غياب الديمقراطية، العجز المعلوماتي المتمثل في انعدام الشفافية في المؤسسات الحكومية الخاصة بصنع القرار وضعف المساءلة، بالإضافة إلي وجود ضعف في سلطة القانون وعدم وجود انتخابات حرة نزيهة وكذلك غياب الرقابة الكافية للحد من الرشوة في الحملات الانتخابية... (حسين ر.، 2018، صفحة https://bit.ly/3qheeOC)

و في نفس السياق فان مسالة **الأحزاب السياسية** تعتبر عامل مهم في التأثير على البيئة السياسية لدولة الصومال خاصة في ما يتعلق بمسالة تداول على السلطة و حرية التعبير، في حقيقة الأمر لم يعرف الصومال في تاريخه الحديث أحزاب سياسية حقيقية؛ حيث أن بداية تشكلها كانت ما بعد الاستقلال عام 1960م، إلا أنها لم تر النور وسرعان ما أجهضت نتيجة الحكم العسكري الذي أسسه **سياد بري**، ورغم أن هذا الحكم قد تسبب في ظهور بعد التنظيمات إلى أنها كانت عبارة عن تنظيمات مسلحة تنتهج العنف في مواجهة قمع النظام وبمساعدة أطراف خارجية، وبعد سقوط نظام **سياد بري** لم تشهد الصومال (التي دخلت في آتون حرب أهلية مستعرة) تنظيمات سياسية بالمعنى الحقيقي.

و رغم أن البرلمان الصومالي قد أقر التعددية الحزبية بموجب دستور 2012م من إقرار قانون الأحزاب السياسية وإقرار التعددية السياسية في الدولة، إلا أن تكوين البرلمان من الأساس جاء باختيار شيوخ القبائل، بل وحتى الانتخابات البرلمانية التالية رغم أنها وصفت بأنها الأكثر ديمقراطية، إلا أنه لم يسمح للأحزاب بأن تشارك فيها بصفتها الحزبية، من جهة أخرى فقد تم تأجيل انتخابات الرئاسة إلى فبراير 2017م والتي جرت بشكل غير مباشر من البرلمان الصومالي مع استبعاد لدور الأحزاب التي تقرر أنها لن تشارك بصفتها الحزبية إلا في انتخابات 2020م، وقد بدأت الصومال تجربتها الجديدة مع الأحزاب السياسية بسبع أحزاب سياسية تتمثل في: **حزب العدالة، والحزب الديمقراطي المتحد، وحزب الشعب الصومالي، والحزب الجمهوري الصومالي المتحد، وحزب التنمية، إلى جانب حزب الوحدة الصومالية**.

من جهة أخرى يلاحظ في تكوين تلك الأحزاب أن رؤسائها بطبيعة الحال كانوا من مختلف القبائل الصومالية، فلا تزال القبلية تهيمن على الوضع السياسي والاجتماعي داخل الصومال حتى الآن، ومن هنا نستنتج مدى هيمنة القبلية على الحياة السياسية داخل الصومال التي لم تشهد طوال تاريخها الحديث أحزاب سياسية حقيقة، فكانت إما واجهة سياسية لقبيلة ما أو ميلشيات مسلحة مدعمه من القبائل وهو الأمر الذي أغرق الصومال في حربه الأهلية وجعلها أكثر دول العالم هشاشة، ومن جهة أخرى فإن الأحزاب الحالية لا تزال حتى الآن بلا أي دور واضح، كما أنها تفتقر إلى أي شعبية حقيقية قائمة لها بشخصها وليس بشخص القبيلة التي يمثلها الحزب (العال، 2018، صفحة https://bit.ly/3xCWuQl)و يدافع عن مصالحها و لو على حساب المصلحة العامة والحفاظ على مقومات الدولة الأساسية.

ما يلاحظ في دولة الصومال أنها دولة تعاني من مشاكل سياسية عميقة تمس أساسيات الدولة في الصميم، و هو ما جعل من هذه الدولة دولة فاشلة هشة البنيان لا تعرف استقرارا سياسيا و تنخر مؤسساتها الحكومية الفساد و الإهمال، و هو ما نتج عنه عدم استقرار للوضع الأمني و من ثم الوضع العام للبلاد، فالنزاعات الاجتماعية و العمليات الإرهابية لا تكاد تهدا و نتيجتها العديد من الضحايا و الوفيات، و هو ما يعكس الصلة الوثيقة بين البيئة السياسية غير المستقرة و العاجزة وبين ديمومة النزاعات الاجتماعية.

- **البيئة الاقتصادية و دورها في تمديد النزاع الاجتماعي في دولة الصومال:**

صرح الخبير الاقتصادي الصومالي **يحيي عامر** أن الاقتصاد الصومالي اليوم شبه منهار وذلك بسبب الفساد والاضطرابات السياسية والأمنية المنتشرة داخل الدولة التي تعرقل أي خطة سياسية فضلاً أن الخطط الاقتصادية للحكومة الفيدرالية تبدو ضبابية وغير دقيقة ووضح كذلك هبوط معدل الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي2016-2017 حيث كان في 2016 حوالي 2.4 بينما تراجع في 2017 إلى1.8 وسجل معدل التضخم حوالي 5% بالإضافة إلي ارتفاع تكاليف المعيشية إلى الحد الذي يفوق قدرة الكثير من المواطنين الصوماليين، ولم يحدث أي تحسن في عهد **فرماجو** بل ازداد الحال سوء حيث وصلت نسبة البطالة إلى 67% مع العلم أن البلاد تعرف ارتفاع في نسبة الشباب ، وارتفعت نسبة الفقر إلى حوالي80% ما يجعل أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كذلك يعتمد الاقتصاد الصومالي على المعونات حتى أصبحت الدبلوماسية الصومالية تسمى **بدبلوماسية المعونات** ولم يكن لتلك المعونات أي أثر يذكر في تنمية الاقتصاد الصومالي وذلك بسبب وجود الأسباب التالية أولهما سيطرة المسئولين الصوماليين واستغلالها في شراء أصوات المواطنين خلال الانتخابات الرئاسية وثانيهما استخدام الدول المانحة للمعونات كأدوات للضغط علي الحكومة الصومالية وبالتالي لم تكن ذات طبيعة منتظمة. (حسين ر.، صفحة https://bit.ly/3qheeOC)

وفي الحقيقة لقد عانى الصومال أوضاعاً اقتصادية منهارة جراء الحرب الأهلية والأوضاع السياسية والأمنية المنهارة التي أعقبتها، ففي القطاع الفلاحي ورغم أن إجمالي عدد المساحات الصالحة للزراعة في إثيوبيا تبلغ حوالي 8 ملايين هكتار، إلا أن المنزرع منها يمثل أقل من 1% ما يؤدي إلى أنها لا تغطي سوى 20% فقط من السوق المحلي ويتم استيراد الباقي من الخارج، ناهيك عن القطاع الصناعي و السياحي.. و هو ما يدل على مدى عجز الحكومة عن استغلال موارد الدولة، ورغم ذلك كان الاقتصاد الصومالي قد شهد انتعاشاً في السنوات الأخيرة نظراً لتمكن الحكومة الفيدرالية بمساعدة الدول الإقليمية والدولية من طرد حركة الشباب وغيرها من المناطق الرئيسية وعلى رأسها العاصمة الصومالية، ما مثل فرصة مواتية لرجال الأعمال الصوماليين خاصة المغتربين منهم جراء الحرب الأهلية وما تلاها من العودة إلى الصومال وبدء الاستثمار فيه، أيضاً دخلت الحكومة الصومالية في مفاوضات مع عدد من الشركات الأجنبية والتي ترتب عليها أن مُنحت تلك الشركات حق إدارة بعض المرافق الحيوية مثل مطار آدان عبد الله الدولي وميناء مقديشيو . (العال، صفحة https://bit.ly/3xCWuQl)

و رغم الانتعاش الاقتصادي هذا الذي عرفته البلاد فانه ونظراً لانتشار الفساد الاقتصادي في الصومال فقد عمل ذلك على الحد من النمو الاقتصادي خاصة مع انعدام المؤسسات المنظمة للقطاع المالي، والى العجز في جذب الاستثمار وكذلك فرار رؤوس الأموال إلى الخارج على المستويين الإقليمي مثل كينيا وعربياً مثل الإمارات العربية المتحدة، و حيث لا توجد إدارة للضرائب في الصومال فان معظم الشركات الصومالية تعمل في القطاع الغير رسمي وبالتالي لا تخضع للضرائب، وتفتقر الحكومة الصومالية إلى القدرة على جمع الضرائب والتحكم في أراضي الدولة والتي تخضع أجزاء منها لجماعات متمردة، كما أن معظم الخطط الاقتصادية تواجه عقبات مالية وسياسية في بعض المناطق وعقبات أمنية في أماكن أخرى.

كذلك تشكل الديون الكبيرة التي يعجز الصومال عن تسديدها عبئاً إضافياً علي الاقتصاد في الوقت الذي يحاول فيه صندوق النقد الدولي تكثيف جهوده لتخفيف أعباء المديونية البالغة 340 مليار دولار وفقاً لعام2017 لمصلحة المؤسسة الدولية، (حسين ر.، صفحة https://bit.ly/3qheeOC) و قد أدت هذه الديون إلى تفاقم و تدهور الحالة الاقتصادية والشلل شبه التام الذي أصاب المؤسسات التنموية والإنتاجية، بالإضافة إلى سوء تسيير الإدارة و الجفاف الذي كان يجتاح البلاد من حين لأخر، وكثرة النفقات التي كانت تذهب للمؤسسة العسكرية والتي بدورها قد استنزفت الاقتصاد على حساب مشاريع الإنمائية الأخرى، يضاف إلى ذلك ضعف دائرة الضرائب والتي كانت تغطى معظم ميزانيات الدولة، كما أن الصادرات والتجارة واجهت صعوبات جمة، وتم تهميش القطاع الخاص

مع استيلاء الحكومة على المنتجات الزراعية بأسعار متدنية لا تغطى حتى تكلفة الإنتاج (حسين ا.، 2019، صفحة https://bit.ly/2TUV8C5).

ومن هنا يتضح لنا أنه رغم تعافي الوضع الأمني نسبيا في الصومال مقارنة بما كان عليه الحال وقت الحرب الأهلية، فلا تزال حركة الشباب الصومالية تثبت وجودها القوي في الصومال أمام عجز مؤسسات الدولة إلى الآن عن استعادة السيطرة على كامل إقليم الدولة ولا تزال الدولة عاجزة إلى الآن عن القيام بوظائفها الأساسية كما يجب، ما يسهم في ازدياد الوضع سوء في الصومال وازدياد حدة التخلف السياسي والاقتصادي داخل الدولة الصومالية، (العال، صفحة https://bit.ly/3xCWuQl) و ما ينعكس عليها من أثار سلبية على المواطن سواء من حيث ظروفه المعيشية أو الأمنية التي تجعل من النهب و العنف أداة لتحقيق احتياجاته وضرورياته، و الذي يخلق بالضرورة النزاعات الاجتماعية التي تجد في البيئة السياسية و الاقتصادية لهذه الدولة محفزا لها.

خاتمة:

تعتبر معضلة النزاعات الاجتماعية المتأصلة من المعضلات التي يصعب التحكم بها و العمل على معالجة مسبباتها الرئيسية، و هذا لارتباطها بالحرمان من الحاجات الأساسية للجماعات المكونة للدولة، التي لا يمكن التنازل عليها، مثل حاجات الهوية، التمثيل السياسي والتعبير الثقافي ...، و في الغالب يكون هذا نتيجة احتكار السلطة من طرف جماعة غير شرعية تفرض سيطرتها عن طريق القمع و التهميش لباقي الجماعات، وفي هذه الظروف فان الواقع الاقتصادي فيها لا يمكن إلا أن يكون اقتصاد ريعي يعاني من التبعية الاقتصادية والتضخم و انعدام مؤشرات التنمية، و كل هذه العوامل تنطبق على مميزات الدولة الفاشلة التي تعاني من العجز الوظيفي لمؤسساتها داخليا، و من التبعية خارجيا، و من التضخم تفشي الفساد و الضعف اقتصاديا..، و إجمالا تعاني من العجز و الضعف على جميع المستويات خاصة منها الأساسية لسيادة الدولة و هي الجانب السياسي والاقتصادي و الأمني.

و ما يلاحظ في دولة الصومال أنها دولة فاشلة اعتماد على الحالة التي توجد بها هذه الدولة و على تصنيف المنظمات والهيئات الدولية لها، و ما يدل على ذلك هو الحالة و السياسية و الاقتصادية لها حيث عرفت دولة الصومال عدم استقرار سياسي كانت ابرز معالمه هو توالي عدة حكومات على السلطة، و ما هذا إلا نتيجة الطريقة التي تصل بها إلى السلطة حيث أن اغلبها يتم تعيينها من الخارج، و حتى طريقة انتخابها تكون غير مباشرة و غير نزيهة حيث تدخل فيها الاعتبارات القبلية و المصلحية في مقابل الاعتبارات الوطنية و العامة، كل هذا جعل البيئة السياسية لدولة الصومال بيئة فاسدة وغير قانونية تسيطر عليها الجهات القبلية القوية، التي تعمل على بسط سيطرتها و نفوذها عن طريق استغلال مؤسسات الدولة و مواردها فيما يخدم مصلحتها، وقد تولد عن هذا الأمر ضعف البيئة الاقتصادية حيث انه و رغم ما تملكه الدولة من موارد و مقومات لبناء اقتصاد قوي فهي تعاني من انعدام التنمية و التضخم الاقتصادي و عبئ الديون الخارجية، مع تفشي الفساد..

و فشل دولة الصومال ابرز نتائجه كانت في الحالة الأمنية المتدهورة التي عرفتها، سواء من حيث العمليات الإرهابية التي تعرفها و التي تقودها الحركات الرافضة لفكرة الدولة خاصة حركة الشباب والتي كانت الذراع العسكرية لنظام المحاكم الإسلامية والتي أعلنت عن نيتها في تأسيس الدولة الإسلامية في القرن الإفريقي، أو النزاعات الاجتماعية بين القبائل الصومالية للسيطرة على الحكم، و هو الأمر الذي يجعل دولة الصومال تدخل في دوامة النزاعات الاجتماعية المتأصلة نتيجة الفشل السياسي و الاقتصادي..الذي تعاني منه، و مما تقدم ذكره و ما تم التوصل إليه من نتائج فان الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها في بداية هذه الدراسة تؤكد على مدى تأثير فشل الدولة سياسيا و اقتصاديا في ديمومة أو تأصيل النزاعات الاجتماعية، و بما أن دولة الصومال فشلت في بناء مؤسسات قوية و مستمرة و هو ما انعكس سلبا على سياستها الاقتصادية فان هذا يعتبر من الأسباب الأساسية في تأصيل النزاع الاجتماعي فيها.

ويتطلب الخروج من هذه الدوامة أو المعضلة هو:

- العمل على معالجة الملف الأمني من خلال بناء جيش وطني قوي وموحد يضم جميع أطياف المجتمع الصومالي.
-تضافر الجهود المحلية والدولية لتحقيق المصالحة مع الحركات المسلحة عن طريق الوصول إلى توافق يرضي جميع الأطراف.
- العمل على القضاء على النزاعات القبلية الاجتماعية عن طريق ضمان الحقوق المادية وغير المادية للجميع.
- الحرص على تولي السلطة قيادة وطنية يتفق عليها الجميع تنتجها انتخابات حرة ونزيهة....
- إن هذه الجهود تتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية لضمان عدم فشلها، وقبل ذلك هو وجود الإرادة الوطنية النزيهة التي تجعل مصلحة البلاد هي الأساس وهذا على مستوى القيادة أو النخبة وعلى مستوى القاعدة الشعبية على حد سواء.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

أولا–الكتب

محمد احمد عبد الغفار. (2003). *فض النزاعات في الفكر و السياسة الغربية دراسة نقدية و تحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر*،الجزائر: دار هومة.

عمر جمعة عمران،. (2018). *بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي و إعادة التأهيل المجتمعي*، الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.

عبد القادر رزيق المخادمي. (2005). *النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت*، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.

ثانيا –الدوريات والملتقيات

-بحث في مجلة محكمة

أيدن هبير ترجمة حمشي محمد. (2020). نحو تحدي الحكمة السائدةخرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب. *مجلة سياسات عربية*. العدد44، الصفحات97-117.

شنوف ، زينب. (2019). أدوات تحليل النزاعات الدولية : نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لادوارد ازار. *المجلة الجزائرية للأمن الإنسان*. المجلد 4.العدد 01، الصفحات 56-83.

معلم محمد جيدي ،عبدالقادر. (2011). ازمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء . *مجلة دراسات افريقية* . العدد 45، الصفحات.

ثالثا_المذكرات:

بركان ،اكرام. (2017/2016). النزاعات الداخلية بعد احداث 11سبتمبر 2011 من منظور الدولة الفاشلة-دراسة لحالة النزاع في السودان. *اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية*. الجزائر .جامعة باتنة 1.

بهولي، لبنى. (2018/2017). النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية*. الجزائر. الجامعة باتنة1.

رابعا_ الجرائد

الأمير ،أيمن. (2010). أعراض الدولة الفاشلة. *جريدة الشروق اليومية* .مصر. العدد348.

خامسا –المواقع الالكترونية

عبد العال ،احمد أمين ، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، تاريخ النشر 2018/07/22 ، https://bit.ly/3xCWuQl ، تاريخ التصفح 25 /03/ 2021.

دحمان ، غازي، الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض، تاريخ النشر 2010/05/08، https://bit.ly/2SXj4Eu ، تاريخ التصفح 30 /2021/03.

خوري ، نسيم ،. (04 03, 2018). مفهوم "الدولة الفاشلة" كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟ ، تاريخ النشر 2018/03/04 ، https://bit.ly/3wOrU6j ، تاريخ التصفح 05 /2021/03.

شيخ حسين ، ادم، *الصراع القبلي في الصومال*، تاريخ النشر *2019/02/14*، https://bit.ly/2TUV8C5 ، تاريخ التصفح 2021/03/18.

صهيب، عبد الرحمن، *قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال*، تاريخ النشر 2017/06/06، https://bit.ly/3iWo8DL ، تاريخ التصفح 18 /2021/04.

نادي محمد حسين ،رانيا ، *الفساد السياسي وتأثيره على المؤسسات العامة في الصومال.* ، تاريخ النشر 2018/12/16، https://bit.ly/3qheeOC ، تاريخ التصفح 04 /2021/04.

بي بي سي نيوز عربي. (22 12, 2019). *الصومال بعد حوالي 60 عاماً من الاستقلال*، تاريخ النشر 2019/12/22، https://bbc.in/3xCBLfz ، تاريخ التصفح 23 /2021/03.

الجزيرة رويترز، ابرز محطات النزاع الصومالي، تاريخ النشر 2006/12/22 ، https://bit.ly/3d0aQ5A ، تاريخ التصفح 23/03/ 2021.

2- باللغة الانجليزية

1-periodicals

Timothy T. KULANG & Chidiebere C. OGBONNA. (2018). South Sudan: The dilemma of a protracted social conflict. *Journal of Economic and Social Thought* , Volume 5, Issue 3, p p265-272 .

2-thesis

H. Mehtap Kocamis .(2019) .The Rohinga Minotory in Burma/Myanmar: A Case of Protracted Social Conflict .*in Partial Fulfiliment of the Requirements for the Degree of Master of Science in the Poltical Science and Inational Relations Program*. CYPRUS. Middel East TechnicalL University.

3- websites

serkane kara, *A Theory of Protracted Social Conflict*, Date of publicstion: 04/2018 , https://bit.ly/3zG2aLl, Date of acces: 29 /03/ 2021.

ملاحق:

الشكل رقم(01): خريطة دولة الصومال

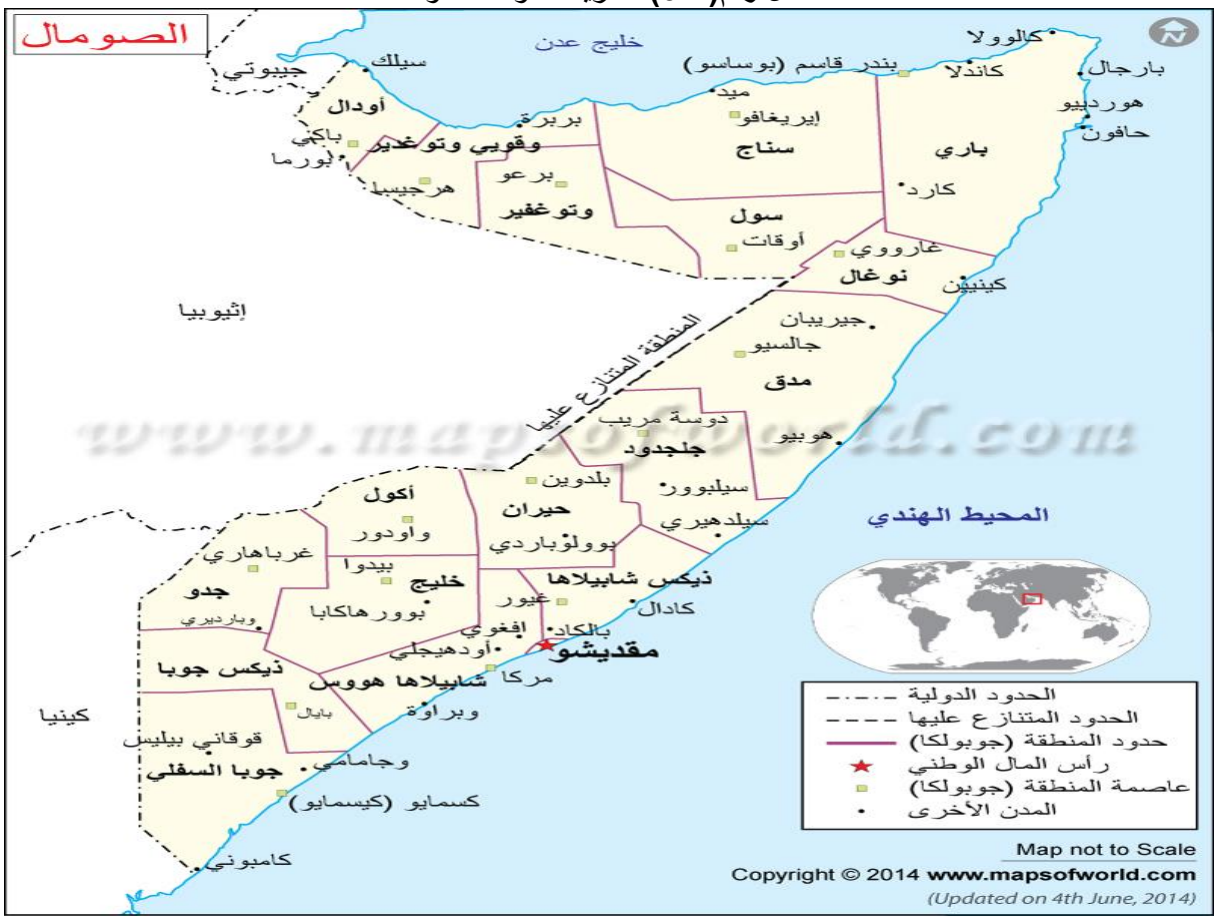

المصدر: خرائط العالم نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3wQfk6L تاريخ الإطلاع: 23 جوان2021.